**مذكرة المندوبية السامية للتخطيط  
 بمناسبة اليوم العالمي للسكان 2017**

يحتفل المجتمع الدولي، في 11 يوليوز من كل سنة، باليوم العالمي للسكان. موضوع هذه السنة: " ***تنظيم الأسرة: تمكين السكان من القدرة على التأثير والمساهمة في تنمية البلد***". وبهذه المناسبة، تقدم المندوبية السامية للتخطيط بعض جوانب انتقال الخصوبة في المغرب.

بعد أن بلغ ذروته ليصل إلى أكثر من 7 أطفال لكل امرأة خلال سنة 1960، تراجع متوسط ​​عدد الأطفال لكل امرأة إلى حوالي 2,21 طفل لكل امرأة سنة 2014، بل إلى دون مستوى استبدال الأجيال[[1]](#footnote-2) في المدن (2,01 بالوسط الحضري مقابل 2,55 بالوسط القروي سنة 2014).

استغرق هذا الاتجاه التنازلي في الخصوبة أقل من ثلاثين سنة في المغرب، في حين تطلب ذلك قرنين من الزمن في فرنسا، حيث انتقل معدل الخصوبة من أكثر من 6 أطفال لكل امرأة في منتصف القرن الثامن عشر إلى حوالي طفلين لكل امرأة في ثلاثينات القرن الماضي.

يعتبر التغيير في توقيت الزواج والاستخدام الواسع والمتزايد لوسائل منع الحمل، إلى حد كبير، أهم العوامل الرئيسية التي تفسر هذا الانتقال السريع للخصوبة في المغرب.

**استمرارية الزواج المتأخر**

إذا كان التقليد السائد، خلال سنة 1960، هو الزواج المبكر والشامل، والذي يتم عادة بعد سن البلوغ، فقد أدت التحولات السوسيو-اقتصادية التي ميزت المجتمع المغربي خلال العقود الخمسة الأخيرة إلى تغيير هذا الوضع. حيث انتقل السن عند الزواج الأول لدى النساء من أقل من 20 سنة خلال الستينات إلى أكثر من 25,7 سنة خلال 2014.

**نجاح سياسة تنظيم الأسرة**

إذا كان السن عند الزواج الأول هو أحد المتغيرات الرئيسية التي تساهم في انخفاض الخصوبة، فقد تراجع تأثيره تدريجيا لصالح انتشار وسائل منع الحمل الطوعية. وقد عرف انتشار وسائل منع الحمل ارتفاعا مهما جدا عبر مر السنين. فبعدما كانت حوالي 6% من النساء في سن الانجاب يستعملن وسيلة لمنع الحمل سنة 1960، انتقل هذا المعدل إلى 19% سنة 1979 ثم 63% سنة 2004 و67,4% سنة 2011. انتشار وسائل منع الحمل يقدر بـ 65,5% في الوسط القروي و68,9% في الوسط الحضري.

يتم توجيه تنظيم الأسرة في المغرب بشكل متزايد نحو استعمال وسائل منع الحمل الحديثة بنسبة انتشار تصل إلى 55%، في حين أن استعمال الوسائل التقليدية لا يمثل سوى 8%.

استعمال وسائل منع الحمل عند النساء حسب المستوى الدراسي يبين تفاوتات بسيطة نسبيا. حيث ارتفعت نسبة انتشار الاستعمال من 86,9% عند النساء غير المتمدرسات إلى 90,8% عند اللواتي واصلن دراستهن حتى المستوى الإعدادي.

تظل نسبة الانتشار منخفضة جدا (11%) عند النساء اللائي لا يتوفرن على أطفال. وترتفع هاته النسبة بشكل قوي مع التوفر على أطفال لتصل إلى 70,1% عند اللائي يتوفرن على طفل أو طفلين، وحوالي 79,3% عند اللائي يتوفرن على ثلاثة إلى أربعة أطفال.

فضلا عن انخفاض الخصوبة، يساعد تنظيم الأسرة بشكل كبير على الحد من أخطار الإصابة بالأمراض ووفيات الأمهات والأطفال الرضع. وهكذا، انخفضت وفيات الأمهات بشكل لافت، حيث انتقل من 227 حالة وفاة لكل 100.000 ولادة حية سنة 2004 إلى 72,6 سنة 2016. معدل وفيات الرضع انتقل، أيضا، من 40 لكل 1.000 ولادة سنة 2004 إلى 28,8 سنة 2010.

**تحسين وضع المرأة عامل أساسي في انتقال الخصوبة**

إن القدرة على القراءة والكتابة والتمدرس المؤدي إلى الحصول على شهادة، فتحت للنساء آفاقا جديدة للاستقلالية والاندماج المهني، مما أدى إلى تراجع سن الزواج عندهن والاستعمال المكثف لوسائل منع الحمل.

إن الرفع من معدلات تمدرس الفتيات ما بين 7-12 سنة مع نسبة تمدرس بلغت %94,4 في المستوى الأولي سنة 2014، كانت مصحوبة بتمكين المرأة المغربية من القراءة والكتابة، والذي بلغت نسبته %57,9 سنة 2014 عوض %4 سنة 1960.

إن مشاركة المرأة في الحياة العملية بالمغرب هي أيضا في تحسن. فقد انتقل معدل النشاط من حوالي %17 سنة 1982 إلى %25,1 سنة 2014.

**انخفاض الخصوبة والهبة الديموغرافية: موعد لا ينبغي إخلافه خلال السنوات العشر القادمة**

إن الانخفاض البارز للخصوبة والذي يفتح المجال أمام تراجع للساكنة التي تقل أعمارها عن 15 سنة، بجانب تزايد مهم للساكنة النشيطة المحتملة وثقل الأجيال المسنة الذي مازال مقبولا، كل هذا يقدم للمغرب هبة ديموغرافية. فمؤشر التبعية الذي يعبر عن عبئ الساكنة النشيطة مقارنة بالسكان غير النشيطين[[2]](#footnote-3)، يعرف تراجعا منذ سنة 1970. هذا التراجع سيمتد حتى سنة 2030 قبل استعادة ارتفاعه حتى سنة 2050.

يتطلب تثمين هذا الربح الديموغرافي القيام باستثمارات ضخمة في مجال التعليم، خاصة فيما يتعلق بالجودة، وفي مجال الصحة من أجل الولوج الشامل للخدمات الصحية وأخيرا في مجال النشاط الاقتصادي، من أجل عرض فرص شغل، خاصة في مستوى تطلعات الشباب حاملي الشهادات.

1. مستوى استبدال الأجيال هو 2,1 طفل لكل امرأة. [↑](#footnote-ref-2)
2. الساكنة غير النشيطة تضم الأشخاص البالغين أقل من 15 سنة و60 سنة فما فوق [↑](#footnote-ref-3)